

افتتح التوسعة الجديدة للمستشفى الأميري

المبارك: الحكومة حريصة على تطوير المرافق والارتقاء بالخدمات الصحية

♦ زيادة الطاقة الاستيعابية إضافة كبيرة تهدف إلى تحقيق التكامل المنشود في الخدمات الطبية

♦ ثقة تامة بقدرة الكوادر الوطنية على تشغيل وإدارة هذا المرفق الطبي الحيوي بكفاءة واقتدار



المبارك ووزير الصحة خلال الجولة



سمو الشيخ جابر المبارك يفتتح التوسعة الجديدة



سمو الشيخ جابر المبارك وكبار الحضور في لحظة جماعية



المبارك يستمع إلى شرح عن طبيعة العمل

تحت رعاية وحضور سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء تم أمس افتتاح التوسعة الجديدة التابعة للمستشفى الأميري.

وحضر الافتتاح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد و نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح و نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح و نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد عبدالله وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة وديوان رئيس مجلس الوزراء ووزارة الصحة.

وقام سموه في تصريح صحفي بجولة في مرافق المبنى الجديد وما يحتويه من أقسام طبية و عيادات وأجنحة ووحدات استقبال المرضى.

وأشاد سموه في تصريح صحفي بالجهود التي بذلها أبناء الكويت المخلصين من جميع الجهات المعنية في تخطيط وتجهيز وبناء مشروع توسعة المستشفى الأميري معربا عن ثقته التامة بقدرة الكوادر الوطنية على تشغيل وإدارة هذا المرفق الطبي الحيوي بكفاءة واقتدار.

وأكد سموه حرص الحكومة على تطوير المرافق والارتقاء بالخدمات الصحية والتي تعد في مقدمة أولوياتها مشيرا إلى أن بناء هذا الصرح الطبي بمواصفات عالمية يأتي تنفيذا لبرنامج عمل الحكومة والخطة الإنمائية للدولة.

كما أشار سموه إلى أن هذه التوسعة والزيادة في الطاقة الاستيعابية تشكل إضافة كبيرة للمستشفى الأميري من أجل تحقيق التكامل المنشود في الخدمات الطبية المقدمة وتوفير الرعاية الصحية المتميزة للمواطنين والمقيمين في البلاد.

شدد على ضرورة تكاتف جميع قطاعات «الصحة» لتطبيق القرارات

البدري: «الرقابة على الأدوية» معنية بتنفيذ قرار حظر العقاقير المخدرة

والإدارة العامة للجمارك وتوصية الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة.

وأفاد بأن القرار الوزاري رقم 145 لسنة 2018 يقضي بالنظر إلى الأضرار والمنتجات الدوائية الموجودة وتحديثها في جداول المخدرات وجداول المؤثرات العقلية. وأضاف البدري

أن اللجنة تجتمع كل شهرين لمناقشة آخر مستجدات وتطورات ومستحدثات

هذا المجال والحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية ومنع دخولها إلى البلاد بالتنسيق مع الإدارة العامة للجمارك.

وبيّن أنه في حال نشر القرارات في الجريدة الرسمية وصدر قرار وزاري بشأن تلك الأصناف يتم إضافتها فوراً في نظام الإدارة العامة للجمارك لمنع دخولها إلى البلاد.

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح أصدر أول أمر قرار بشأن إضافة 31 دواء جديداً ضمن القائمة بناء على توصيات اللجنة المشتركة وتوصية الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.



د. عبدالله البدري

قال الوكيل المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية في وزارة الصحة الكويتية الدكتور عبدالله البرأس الخميس إن إدارة تسجيل والرقابة على الأدوية بالوزارة هي المعنية باتخاذ إجراءات تنفيذ قرارات حظر الأدوية المخدرة.

وأضاف البدري في تصريح له (كونا) أن الإدارة ستقوم بدورها بوضع الإجراءات المناسبة لذلك مشددا على ضرورة تكاتف جميع قطاعات الوزارة التزاما بتطبيق القرارات.

وأوضح أن القرار الوزاري الأخير الذي صدر أول أمس الأربعاء يمنع مجموعة من الأدوية ثبت أنها مخدرة ومؤثرة على العقل بعد تصنيف 31 دواء جديداً ضمن قائمة العقاقير المخدرة والمؤثرة على العقل. وذكر أن الأدوية الجديدة في القائمة صنف 10 أدوية في جداول المخدرات و 21 دواء في جداول المؤثرات العقلية بناء على توصية لجنة مشتركة بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية

بلدية «الأحمدي» حررت تحرير 1411 مخالفة إعلان في نوفمبر الماضي

بالنشاط قبل الحصول على موافقة البلدية وعدم وضع ترخيص الإعلان في مكان بارز وأضاف الشيبه أنه تم إلالة 1003 أعلانا عشوائيا من شوارع وميادين المحافظة وتنوع ما بين الخشب والحديد والورقي، وتم إرسالهم إلى موقع حجز البلدية.

كما دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين في حال وجود أي استفسار أو شكوى يمكنهم الاتصال على الخط الساخن (139) الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبلدية.



سعد الشيبه

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الإحصائية الشهرية لإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الأحمدية لشهر نوفمبر لسنة 2018 والتي جاءت بتحرير 1411 مخالفة إعلان بعد الكشف على 2139 محلا تجاريا

وأوضح مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الأحمدية سعد الشيبه أن إحصائية مراقبة المحلات والأسواق لشهر نوفمبر الماضي جاءت بتحرير 1411 مخالفة إعلان تنوعت ما بين انتهاء ترخيص الإعلان وإقامة إعلان خاص

خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للطيران المدني لدول مجلس التعاون

الحمود: تطوير منظومة الطيران الخليجية لتحقيق التكامل



جانب من الاجتماع



الشيخ سلمان الحمود يتحدث خلال الاجتماع

وقال إن جدول أعمال الاجتماع يتضمن بعض المواضيع المهمة والتي تتطلب اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها ومنها إنشاء مجال جوي موحد لدول المجلس واتفاقية تنظيم خدمات النقل الجوي بين دول المجلس والإطار العام لدراسة إنشاء هيئة خليجية للطيران المدني وآلية استخدام الطائرات بدون طيار وغيرها.

وأوضح أن الأمانة العامة لدول المجلس تأمل أن يكون الاجتماع انطلاقة حقيقية لما سبق اتخاذه من قرارات لتحقيق ما يصبو إليه قادة دول المجلس وشعوب المنطقة في هذا المجال المهم والحيوي والذي يعتبر ركيزة أساسية في تنمية حركة التبادل التجاري ونقل المواطنين وتدفع بالتعاون والتنسيق بين دول المجلس والعالم الخارجي.

الفنية والتقنية في مجالات الطيران المدني بما يتضمن الملاحة الجوية وسلامة الطيران والنقل الجوي وإدارة المطارات وغيرها بين «هيئاتنا ومؤسساتنا المعنية».

وأوضح أن هذه الهيئة الخليجية ستكون نواة تعاون موحد بين هيئات الطيران المدني في دول مجلس التعاون الخليجي من جانب وانطلاقة جديدة باتجاه التعاون الدولي من جهة أخرى لاسيما مع المنظمات والهيئات الدولية.

وذكر أن استضافة الكويت لهذا الاجتماع تأتي انطلاقا من إيمانها الكامل بأهمية دعم التعاون الوثيق بين الأشقاء في دول المجلس وحرصا من (الطيران المدني) على تعزيز تبادل الخبرات بين المؤسسات والهيئات الخليجية للارتقاء بالآداء العام في مجال الطيران المدني وتطوير منظومة

بعد اجتماع الجهات المعنية التنفيذية الأعضاء في اللجنة التنسيقية

الخزي: «الأشغال» وضعت حلول آنية ودائمة لتداعيات الأمطار والسيول



جانب من الاجتماع

مجرى السيول إلى جانب ربط مجرور مياه الأمطار بالبحر. وقال: إن من الحلول الدائمة أيضا قيام الهيئة العامة للزراعة بزراعة التشجير وبخاصة في اطراف المدينة

أعلن وكيل وزارة الأشغال العامة والإتابة المهندس خالد الخزي أمس الخميس التوصل إلى مجموعة توصيات بشأن تداعيات الأمطار والسيول المحتملة للمنطقة الجنوبية ومدينة صباح الاحد وتنتمل بوضع حلول آنية ودائمة لمواجهة

وقال الخزي في تصريح له (كونا) عقب اجتماع الجهات المعنية التنفيذية الأعضاء في اللجنة التنسيقية لطوارئ الأمطار والسيول إن الاجتماع خرج بمجموعة توصيات سيتم رفعها إلى مجلس الوزراء وفي حال اعتمادها ستصبح برنامجا ملزما.

وأوضح أن من بين تلك التوصيات حلولاً آنية وسريعة لمدينة صباح الاحد «سنسعى إلى تنفيذها خلال اسبوع واحد وبحد أقصى 10 أيام» ومنها سحب المياه من مجرور وشبكات مياه الأمطار وتنظيفها واستعمال تنظيف شوارع المدينة وبناء سواتر ترابية لحمايتها من